OPEN ACCESS
MA'ARIF-E-ISLAMI (AIOU)
ISSN (Print): 1992-8556
mei.aiou.edu.pk
iri.aiou.edu.pk

أساليب الإمام الطبرانی فی نقد الأحادیث المتفردة وهی صحیحة فی المعجم الأوسط

(دراسة تحلیلیة ومقارنة)

(Methods of Imam *Al-Tabarani* in explaining of defected Hadith with particularity which are correct in his book *Al-Mujamul Awsat)*

***محمدنواز**
باحث بمرحلة الدكتوراه، قسم الحديث والسيرة، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة علامة إقبال المفتوحة بإسلام آباد
**** محمدحبيب الله خان**
باحث بمرحلة الدكتوراه، في كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه، الجامعية الإسلامية العالمية إسلام آباد

ABSTRACT

Abu 'l-Qāsim Sulaymān ibn Ayyūb ibn Muṭayyir al-Lakhmī al-Ṭabarānī Ṭabarānī (360AH) was a well-known "Muhaddith" (Hadīth scholar). He was one of the most prominent "Muhaddith" of his age. He is known primarily for three works. He contributed to Hadīth Sciences; the one of them is "Al-Mu'jam Al-Awsat" which contains the narratives of the Prophet (PBUH). He collected in this book, not only that, rather he critically studied their Sanad (chain of transmitters) and Matn (text) according to the fundamentals of scientific study of Hadith (which was developed/established by great Hadith scholars, and further issued his rulings about every narrative he found defected.

This paper basically is a brief statement of the efforts of Imam al-Tabarani in developing the science of the critical study of Hadith through presenting a facet of this science. It is a statement of some examples for the explanation of Imam Tabarani's methodology in the critical study of defected narrations with particularity from his book "Al-Mu'jam Al-Awsat", but this ahadith are correct.

This article is essentially divided into: preface, six axes, and conclusion. The preface includes the importance of critical study of hadith, meaning of singularity, its types, and the status of "Al-Mu'jam Al-Awsat" in the science of critical study of Hadith.

Keywords: Introduction to Imam al-Tabarani and his book Al-Mu'jam Al-Awsat, definition of singularity, and his methodology in the critical study of defected Hadith due to the singularity.

حاز الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الشامي الطبراني لقب "مسند الدنيا"، واستحق أن يكون من فرسان علم الحديث مع الصدق والأمانة - كما نعته بذلك الإمام الذهبي -، وليس ذلك بغريبٍ على من عُمِّر مائة سنة ملأها بالاشتغال بطلب العلم في جميع الفنون ثم تعليمها لطالبيها.

إن كتابه "المعجم الأوسط": يتمثل في جمع الأحاديث الغريبة والفرائد والتنصيص على غرابتها وموضوع التفرد أو المخالفة فيها، فهو يُعَدُّ مصدراً أساسياً لعلل الحديث، قال الحافظ الذهبي في وصف الكتاب: "ومنهج الطبراني فيه - أي في (المعجم الأوسط) - يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، وهو نظير كتاب (الأفراد) للدارقطني، بين فيه فضيلته وسعة

روايته، وكان يقول: هذا الكتاب روحي -لأنه تعب عليه- وفيه كل نفيس، وعزيز، ومنكر".[١] ويبلغ عدد الأحاديث التى اشتمل عليها هذا المعجم اثنى عشر ألف حديث تقريبًا.

وقال الحافظ ابن حجر في "النكت": "من مظان الأحاديث الأفراد "مسند" أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط"، فهو إذاً من الكتب التي اعتنت بالغرائب، كالمعجم الصغير له، وقد اعتنيا بذكر الأحاديث الغرائب، وبيان وجه الغرابة فيها"[(٢)]. فيظهر من أقوال العلماء أن الطبراني اهتمّ بالتفرد اهتماماً كبيراً، حتى يشعر المطّلع على معجمه أن هذا النوع من العلّة سبب رئيسي في تاليفه للمعجم الأوسط، ولهذا فقد أخذ التفرد النصيب الأغلب من كتابه، وعدد الأحاديث التى فيها علة التفرد أكثر بكثير من عدد الأحاديث التى فيها علة الاختلاف. يعدّ التفرّد من أهم الموضوعات التى وجّه إليها أئمة الحديث النقاد اهتمامهم إذ إنّ له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، و هو أحد الوسائل لكشف الأوهام والأخطاء التى قد يقع فيها الرواة. وقد قسمت البحث على تسعة محاور:

المحور الأول: في تعريف بعض ما يتعلق بالتفرد

التفرد: لغة

كلمة التفرد مشتقة من مادة (فـ،ر،د)، يقال: "شجرة فاردة متنحية، وظبية فاردة إنقطعت عن القطيع، وراكب مفرِد: ما معه غيرُ بعيرِه، وفرّد اعتزل الناس، وفرِد وانفرد واستفرد بالأمر تفرّد به، ولقيته فردَين، أي: لم يكن معنا أحد".[٣]

التفرد عند أهل الاصطلاح

أن يروي الراوي حديثًا لا يشاركه فيه غيره، ويسمّى ذلك الحديث فرداً أو غريباً. قال الخطيب البغدادي: "وقد يعبرِ عن مثل ما ذكرناه آنفا بأنه غريب، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه".[٤] وقال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرَد به بعض الرواة يُسمى بـــ"الغريب"، وكذلك الحديث الذي يتفرَد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في إسناده".[٥]

أقسام التفرد

وقد ذكر أئمة الحديث للتفرد أقساماً متعددة، وأهم هذه الأقسام قسمان:

القسم الأول: التفرّد المطلق، وهو "أن يروي الراوي متن الحديث لا يشاركه فيه غيره، فلا يكون له إلا طريق واحد، ويطلق عليه العلماء لفظ الغرابة، فيقولون: حديث غريب، أو حديث فرد".

القسم الثاني: التفرّد النسبي، وهو "أن يروي الراوي الحديث بإسناد لا يشاركه فيه غيره، وقد عرف متنه عن غير ذلك الشيخ، وهو ما ذكره الترمذي بقوله: وربّ حديث يروي من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد".[٦]

حكم التفرد

وصفُ أئمة النقد الحديثَ بالتفرد لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرّد قد ضبط الحديث، ويجوز أن يكون وهم فيه، فلا يحكم بضعف الحديث، ولا بصحته ما لم يتّضح ضبط الراوي للحديث أو وهمه فيه. قال الدكتور المري: "والخلاصة مما تقدّم هي أن الغرابة عند النقاد لا تقتضي صحة ولا ضعفاً، وإنما هي مجرد الاستغراب، وأكثر ما يطلقون الغرابة حينما لا يكون لذلك التفرّد عندهم علة تردّه."[٧] وهذا ما يظهر من صنيع أئمة المصطلح في تقسيم الغرائب والأفراد باعتبار الصحة والضعف. قسّم الحاكم الغريب إلى ثلاثة أنواع: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغريب الإسناد والمتن. الأول: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه.

الثاني: ما يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ، ويكون منكراً.

الثالث: ما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله وإن لم يتهم بالكذب.

الرابع: ما لا يحكم بصحته ولا يضعفه ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه.[٨] وقسّم ابن الصلاح الغريب إلى صحيح وغير صحيح، فقال: "ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير الصحيح، وذلك هو الغالب على الغريب."[٩]

علاقة التفرّد بالعلة

تقدم في حكم التفرّد أن التفرّد لا يقتضي تضعيفًا ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرّد قد ضبط الحديث، ويجوز ألّا يكون كذلك، فليس التفرّد دليل الخطاء والعلة، بل هو مظِنّة الخطاء والعلة؛ لأن الراوي إذا روى حديثاً لا يشاركه فيه غيره يُظنّ به أن يكون قد وهم فيه.

يقول ابن رجب: "وانفراد الراوي بالحديث، وإن كان ثقة، وهو علّة في الحديث يوجب التوقّف فيه، وأن يكون شاذاً ومنكراً، وإذا لم يرو معناه من وجه يصحّ، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم".[١٠] ضابط قبول التفرد أو رده: الذي استقرّ عند كثير من المتأخرين في حكم التفرّد وشاع عندهم، وما تواطأت عليه كتب المصطلحات الحديثية المتأخرة أنّ الراوي إذا كان ثقة وانفرد برواية شيء قبل حديثه اعتماداً على ثقته وكمال ضبطه، وأما إذا كان الراوي ضعيفا، وانفرد بشيء ردّ حديثه استناداً على ضعفه وقلة ضبطه.

قال ابن الصلاح: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي ولم يقدح الانفراد فيه، إن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك

رددنا ما انفرد، وكان من قبيل الشاذ المنكر".[١١] وما قاله ابن الصلاح ينبغي أن يقيد ولا يطلق، فإنّ مقياس القبول والرد في تفرد الراوي ليس كونه ثقة أو ضعيفاً فحسب، بل لهم في كلّ حديث تفرد به الراوي نقد خاص حسب القرائن التي تصاحب التفرّد، فيترجّح بها جانب القبول أو جانب الرد لما تفرد به الراوي، فإذا ترجّح بالقرائن جانب القبول يقضي النقاد بصحة الحديث حينئذ، وإذا ترجّح بالقرائن عدم ضبط الراوي أو عدم قبول روايته، فيقضي النقاد بعدم صحة ذلك الحديث الغريب.

قال الدكتور حمزة المليباري: "وعند تتبع كلام النقاد والنظر في صنيعهم يتجلى لنا أنّ ما لخصه ابن الصلاح ينبغي تخصيصه، فإنّ مقاييس القبول والرد في مجال التفرّد ليست أحوال الرواة المتمثلة في الثقة والضعف فحسب، بل توافر القرائن الدالة على ذلك، فمن أفراد الثقات وغرائبهم ما يرد وما يقبل، ولهذا وضعوا في تعريف الصحيح قيداً مهماً، وهو: الخلو من الشذوذ والعلة، فلو كان القبول لازماً لأحاديث الثقات لأصبح ذكر هذا القيد لغواً في التعريف، وهو مرفوض لدى المحدثين، فإنهم اعتبروا سلامة الحديث الذي يرويه الثقات من الشذوذ والعلة عنصراً هاماً في الصحيح".[١٢] وتبين من هذا أن التفرّد مظنّة لوجود العلة، فلا يكون مردوداً مطلقاً، كما لا يكون مقبولاً مطلقاً، بل ينظر إلى قرائن تجعله مقبولاً أو مردوداً.

القرائن التي تجعل التفرد غير محتمل وقادحا في صحة الحديث.

الأولى: كون المتفرِد معروفاً بأنه غير عدل أو غير ضابط.

الثانية: كون الراوي المتفرَد عنه من المشهورين برواية الحديث.

الثالثة: تأخّر الطبقة التي وقع فيها التفرد.

الرابع: كون الإسناد من الأسانيد النادرة.

الخامسة: كون الإسناد عالياً.

السادسة: أن يكون في المتن ركاكة لفظ أو فساد معنى.

المحور الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرِد معروفاً بأنه من أهل العدالة والإتقان.

إنّ لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثراً كبيراً في قبول تفرده أو ردّه، فالمتفرد قد يكون من طبقة متأخرة كطبقة أتباع التابعين، لكن إذا كان معروفاً بأنه من أهل العدالة والضبط، فيكون الأصل قبول روايته، ولذلك يكون تفرد الثقة أولى بالقبول من تفرد الضعيف، وكذلك تفرد إمام من الأئمة الحفاظ أمثال: شعبة والثوري ومالك ويحيى القطان، يكون أولى بالقبول، ولا يخرج عنه إلا ببينة واضحة، وذلك لأمرين:

الأول: أن الأئمة الحفاظ أهل إتقان وتثبت، بحيث يندر غلط الواحد منهم.

الثاني: أن الأئمة الحفاظ كانوا يتنافسون على الطلب والجمع بحيث يحمل ذلك بعضهم على الحرص أن يسمع ما لم يسمع غيره.[١٣] قسّم الخليلي الأفراد إلى أربعة أقسام، وذكر القسم الأول منها: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه.[١٤]

وقسّم المقدسي الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع، وذكر النوع الأول منها: فقال: "غرائب وأفراد صحيحة وهو أن يكون الصحابي مشهوراً برواية جماعة من التابعين عنه، ثم ينفرد بحديث عنه أحد الرواة الثقات لم يروه عنه غيره، ويرويه عن التابعين رجل واحد من الأتباع ثقة، وكلّهم من أهل الشهرة والعدالة، وهذا حدّ في معرفة الغريب والفرد الصحيح.[١٥] كما في "المعجم الأوسط" قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني قال: نا أبو جعفر النفيلي[١٦] قال: نا زهير بن معاوية قال: نا عاصم بن سليمان الأحول، عن قزعة بن يحيى البصري،[١٧] عن أبي سعيد قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر».

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا زهير".

قلت: انفرد به زهير بن معاوية عن عاصم بن سليمان الأحول، الذي هو ثقة حفاظ من الرابعة من الطبقة تلى الوسطى من التابعين، وله تلاميذ كثيرون، والتفرد عن مثله يشتد غرابة، ولذلك أعله الطبراني بتفرد زهير عن عاصم، ولكن زهير هو ثقة حافظ من كبار أتباع التابعين،[١٨] والتفرد في هذه الطبقة يقبل عن مثله، فتفرده محتمل، وبقية رجاله أيضا ثقات، وهو أيضا توبع من طريق يحيى بن عمارة، وعطاء بن يزيد الجندي كما في البخاري (١٩٩٢) ومسلم (٨٢٧).

المحور الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

الراوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط، لكن يوجد له متابع، ويدفع عنه ريبة التفرد، فيترجّح جانبُ إصابته على جانب خطئه، والمتابع الحديث الذي يشارك رواته رواة الحديث الفرد، مع الاتحاد في الصحابي.

والقاعدة في باب الاعتضاد بالمتابعات أو الشواهد أن الحديث الذي يحتمل أن يكون خطأً ويحتمل أن يكون صواباً، هو الذي يصلح، بأن يوجد في الرواية ما يكون مظنّة للخطأ، أو سبباً لوقوع الخطأ، ولما يتحقق منه، فإذا وُجد متابع أو شاهد، رَجَحَ جانبُ إصابته.[١٩] قال ابن الصلاح رحمه الله: "ثم اعلم: أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتجّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء،... وليس كلّ ضعيف يصلح لذلك.[٢٠] أما الحديث الذي ترجّح فيه الخطأ، وكان جانب الخطاء فيه أقوى من جانب الإصابة؛ فهو الذي لا يصلح في باب التقوية، ورجحان الخطاء يكون بأحد أمرين:

الأول: أن يكون الراوي المتفرّد ضعفه شديداً، لكذب أو تهمة او شدة غفلة.

الثاني: أن تكون رواية الراوي المتفرِد من قبيل المنكر أو الشاذ.[٢١]

قال الإمام الترمذي عند تعريفه للحديث الحسن: "كل حديث يُروي لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروي من غير وجه نحو ذلك.[٢٢] كما في "المعجم الأوسط"[٢٣] قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن داود المكي قال: نا أبو جعفر النفيلي قال: قرأت على معقل بن عبيد الله، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس، فقال: «إِنَّهُمْ يُوَفِّرُونَ سِبَالَهُمْ، وَيَحْلِقُونَ لِحَاهُمْ، فَخَالِفُوهُمْ».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ميمون إلا معقل.
قلت: انفرد به معقل بن عبيد الله هو صدوق يخطئ من الثامنة من الوسطى من أتباع التابعين،[٢٤] و التفرده في هذه الطبقة لا يقبل عن مثله، ولكن هو صدوق، ولم يخالف أحدا، وقد توبع من طريق عمر بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما في البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩) (٥٤) فبالمتابع من طرق أخرى يقبل روايته، فهذا حديث حسن.

المحور الرابع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد.

الشاهد: اسم فاعل من شهد، وسمي بذلك؛ لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ويقوّيه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.
وإصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.[٢٥] فالراوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط ولا يقبل تفرده، لكن يوجد للحديث شواهد يترجّح بها جانب إصابة الراوي على جانب خطئه. كما في "المعجم الأوسط"[٢٦] قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني قال حدثنا أبو جعفر النفيلي قال حدثنا خليد بن دعلج عن قتادة عن أنس قال: إن كان السبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَيَمُصُّونَ التَّمْرَةَ الْوَاحِدَةَ، وَأَكَلُوا الخُبْطَ حَتَّى وَرِمَتْ أَشْدَاقُهُمْ».
قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن خليد إلا النفيلي".
قلت: إسناد الطبراني معلول، ووجوه الإعلال ترجع إلى أمرين:
الأولى: انفرد به أبو جعفر النفيلي، هو من كبار الآخذين عن تبع الأتباع،[٢٧] والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادرا.
الثانية: خليد بن دعلج السدوسي البصري، هو ضعيف الحديث.[٢٨]
فبهذه العلل إسناد الطبراني ضعيف، ولكن الحديث صحيح بالمعنى لأن له شاهدا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه أصابهم جوع فأعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرة تمرة. كما في الترمذي (9/ 14) 2398 ، و أحمد (13/ 344) 7965 .قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح. وقال شعيب الأرناؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".[٢٩]

المحور الخامس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرّد من أهل الاختصاص بشيخه

الراوي المتفرّد بالرواية قد لا يكون في الدرجة العليا من الثقة، كأن يكون صدوقاً إلا أنه قد يقبل تفرده في شيخ يكون من أقاربه، وأهل بيته، وأصهاره، وقد يكون المتفرّد بالرواية من الثقات، ويكون من طبقة متأخرة، لكن يقبل تفرده في شيخ معين لكونه مختصاً به.
قال ابن معين رحمه الله: "كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه، لم يكن أحد من الناس يقوم في سليمان مقامه".[٣٠] وكذلك إذا تفرد بعض الرواة قد يتكلّم في روايته في الجملة، ويضعف فيها، لكنّه يكون في بعض الشيوخ ثبتاً لخصوصية طول ملازمة وغيرها.[٣١]

قال الإمام مسلم رحمه الله: " وقد يكون من ثقات المحدثين من يضعّف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتثبيت. يكون له في وقت...".[۳۲]

وقال الذهبي رحمه الله: " بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهمّ إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء.[۳۳] كما في "المعجم الأوسط"[۳۴] قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني قال حدثنا أبو جعفر النفيلي قال حدثنا هشيم قال أخبرنا سيار، عن الشعبي، عن جرير قال: بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «على ما تُبايعني؟» قلت: على السمع والطاعة. فلقنني رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فيما استطعتُ، والنصح لكل مسلم».

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن سَيار أبي الحكم إلا هشيم".

قلت: انفرد هشيم بن بشير[۳۵] بروايته عن سيار، هذا صحيح، فهو تفرد نسبي، وهشيم هو ثقة ثبت وكثير التدليس، ولكنه كان أخص الناس بحديث سيار، كما قال أبو يعلى، وهذا الحديث أيضا روى البخاري ومسلم من طريق هشيم بن بشير،[۳۶] فلذا لا يعله بالتدليس هنا.

المحور السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لرواية أهل العلم.

قد لا يكون الراوي في الدرجة العليا من الثقة، وينفرد بحديث دون أن يشاركه فيه غيره، فيكون روايته موضع استغراب، لكن يروي عنه أهلُ العلم من المحدثين، كأمثال: يحيى القطان وكيع وشعبة وغيرهم، ويحتملون عنه الحديث الذي تفرّد به من غير إنكار عليه، وهذا الذي يجعل تفرده محتملاً.[۳۷] ويلاحظ استخدام هذه القرينة في الكتب التى اهتمّ أصحابها ببيان حال الحديث أو الغريب مثل سنن الترمذي، ومسند البزار وغيرهما.

فنجد من خلال سنن الترمذي أنه يقول بعد بيان الغرابة في الحديث: " لا نعرفه إلا من حديث فلان"، وروى عنه فلان وغير واحد من الأئمة.[۳۸] كما في "المعجم الأوسط"[۳۹] قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني قال: نا أبو جعفر النفيلي قال: نا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن صالح بن إبراهيم،[۴۰] عن أبيه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: قدمت البصرة، فلقيت أبا بكرة رضي الله عنه[۴۱] فقال: أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « أَشْهَدُ أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ قَرْيَةٍ يَدْخُلُهَا فَزَعُ الدَّجَّالِ إِلَّا المَدِينَةَ، يَأْتِيهَا لِيَدْخُلَهَا، فَيَجِدُ عَلَى بَابِهَا مَلَكًا مُصْلِتًا بِالسَّيْفِ، فَيَرُدُّهُ عَنْهَا».

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الرحمن إلا محمد بن إسحاق".

قلت: انفرد محمد بن إسحاق بروايته، عن صالح بن إبراهيم، هو صدوق يدلس، وقد عنعن هنا، وعنعنته غير مقبولة،[۴۲] ولكن من طريقه أخرجه البخاري في الصحيح تعليقا، ورواية البخاري مقبولة باتفاق العلماء فاعتمادا على البخاري نقول تفرده مقبول هنا، وبقية رجاله ثقات. وهو أيضا توبع من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري كما في "البخاري" ٥٤٣/٤ (١٨٧٩).

الخاتمة

أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي أن الإمام الطبراني رحمه الله ثقة حافظ، له باع طويل في علم الحديث وعلله، وله كلام وتعليق على معظم الأحاديث التي أوردها في كتابه العظيم.

الهدف من هذا البحث

قد هدف البحث إلى بيان الأبعاد النقدية لمصطلح التفرد، وبيان أنواعه، وحكمه، وضابط قبول التفرد أو رده، وأسباب وقوع التفرد من الراوي، والقرائن التي تجعل التفرد غير محتمل وقادحا في صحة الحديث، لأن أغلب أحكام الطبراني على الأحاديث مبنية على التفرد.

وقد أظهرت الدراسة أن للتفرد أثرا عظيما في تنوّع المصطلحات التي اصطلح عليها العلماء، وذلك بحسب الموضع الذي وقع فيه التفرد ودرجة الراوي المتفرد. كما أوضح البحث أن أثر التفرد لم يقتصر على تنويع المصطلحات والمصنفات في علوم الحديث، بل امتد أثره يشمل جميع عناصر الرواية، فأثّر على الراوي جرحا وتعديلا، وعلى النص المروي ردًا وقبولاً.

وختاماً أقول إن العصمة لله ورسوله، ليس أحد منا يسلم من الزلات البشرية إلا من عصمه الله، فإذا كان فيه خطأ فهو مني وما كان صوابا فمن الله تعالى، والله الموفق.

الهوامش

١ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله، شمس الدين، تذكرة الحفاظ (٨٥/٣)، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ بيروت، دار الكتب العلمية.

٢ الزركشي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٧٠٨/٢)، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، الرياض، أضواء السلف.

٣ الجوهري، إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (٥١٨/٢)، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ١٩٨٧ م، بيروت، دار العلم للملايين. والفيروزآبادى، محمد بن يعقوب، مجد الدين، أبو طاهر، القاموس المحيط (ص:٣٠٥)، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٤ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١٢٦/٢) الطبعة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٩ء، الرياض، مكتبة المعارف.

٥ العراقي، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، علوم الحديث، (ص:١٥٧)، الطبعة، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨، دار ابن القيم.

٦ الحاكم، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث، (ص:١٥٣)، الطبعة، ١٤٢٤ – ٢٠٠٣، دار ابن حزم. وعلوم الحديث، لابن الصلاح (ص:١٥٧).

٧ المري، سعيد محمد حمد، إعلال الحديث الغريب بالمشهور، (ص:٥٣-٦٧)، الطبعة الأولي، ١٤٣١ هـــ ٢٠١٠ م، دار ابن حزم.

٨ القزويني، خليل بن عبد الله، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (١٦٤/١-١٧٣)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ الرياض، مكتبة الرشد.

٩ علوم الحديث لابن الصلاح (ص:١٥٧).

١٠ الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، شرح علل الترمذي، (٧٨/١)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، الأردن، مكتبة المنار.

١١ العراقي، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، (ص: ٧٩)، الطبعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، بيروت، دار الفكر.

١٢ المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (ص:٧٣)، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـــ/٢٠٠١م، دار ابن حزم.

١٣ انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهورة للمري (٧٠-٨٣-٩٢).

١٤ الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٦٧/١)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، الرياض، مكتبة الرشد.

١٥ المقدسي، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبو الفضل الشيباني، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني (٥٣/١)، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٦ هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بنون وفاء مصغر أبو جعفر النفيلي الحراني ثقة حافظ من كبار العاشرة. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل، تقريب التهذيب (ص: ٣٢١)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، سوريا، دار الرشيد.

١٧ هو قزعة بن يحيى البصري ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب (ص: ٤٥٥)

١٨ انظر: تقريب التهذيب (ص: ٢١٨)

١٩ انظر: طارق بن عوض الله، أبو معاذ، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (ص:٤٣-٤٤)، الطبعة الأولي ١٤١٨هـــ/١٩٩٨م، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

٢٠ علوم الحديث لابن الصلاح (ص:١٤٨).

٢١ وأما الشاذ فقد ذكر الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث (ص:١٨٣) في تعريفه، فقال: ما يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. وأما المنكر فقال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث (ص:٤٦) عند ما قسّم المنكر إلى قسمين، وذكر القسم الثاني: وهو الفرد الذي ليس فيه راويه من الثقة الإتقان ما يحتمل معه تفرده.

٢٢ الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، العلل الصغير للترمذي (ص:٧٥٨)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٣ الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم، المعجم الأوسط (٢/ ٨) ١٠٥١، القاهرة، دار الحرمين.

٢٤ تقريب التهذيب (ص: ٥٤٠)

٢٥ انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص:١٤٨)، و العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، أبو الفضل، زين الدين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (١١١/١)، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، المدينة المنورة، المكتبة السلفية. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير، شمس الدين، فتح المغيث بشرح الفية الحديث،(٢٠٨/١)، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، مصر، مكتبة السنة. و الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني،، أبو إبراهيم، عز الدين، الكحلاني، عز الدين، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٩،١٠/٢) الطبعة الأولى، ١٤١٧هـــ/١٩٩٧م، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٦ المعجم الأوسط (٢/ ١٦) ١٠٨١

٢٧ انظر رقم الحديث (١٠٥٩).

٢٨ هو خليد بن دعلج السدوسي البصري، هو ضعيف الحديث، كما قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل، عن أبيه، و عن يحيى بن معين : ضعيف الحديث، وقال النسائ : ليس بثقة، و قال أبو حاتم الرازى: صالح ليس بالمتين فى الحديث حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة و ذكره الدارقطنى فى جماعة من المتروكين، و قال الآجرى، عن أبى داود : ضعيف، و قال الساجى: مجمع على تضعيفه، و ذكره ابن البرقى و العقيلى و غيرهما فى " الضعفاء "، وقال ابن حجر: ضعيف من السابعة مات سنة ست وستين، وقال ابن عدي: "قال الشيخ: وهذه الأحاديث عن خليد، عن قتادة، عن أنس بعضها قد شارك خليد غيره، عن قتادة وبعضها لم يشاركوه فيه فالذي لم يشاركوه فيه يا حبذا كل عالم وحديث القثاء ولعل البلا ممن رواه عن خليد. انظر تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (١٠/ ١٦٨)، والعلل لأحمد (٣/ ٥٦)، و سؤالات الآجري (٢/ ٢١٤)، و تقريب التهذيب (ص: ١٩٥)، و الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٨٨)

٢٩ الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله، مسند أحمد (١٣/ ٣٤٤) الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، مؤسسة الرسالة.

٣٠ ابن معين، زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري، تاريخ، رواية ابن محرز (ص:١١٦)، دمشق، دار المأمون للتراث.

٣١ انظر: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدّثين في قبوله أو ردّه (ص:٥٨٠)، د. عبد الجواد حمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـــ/٢٠٠٨، دار النوادر، بيروت.

٣٢ النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، التمييز لإمام مسلم (ص:٢١٧،٢١٨)، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠، السعودية، مكتبة الكوثر.

٣٣ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١٦٩/٥)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٣٤ المعجم الأوسط (٢/ ٣٢) ١١٤٣.

٣٥ هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى، قال العجلي هشيم واسطي ثقة وكان يدلس، وكان يعد من حفاظ الحديث، وقال أبو يعلى الموصلى، عن الحارث بن سريج : سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : هشيم أعلم الناس بحديث هؤلاء الأربعة : أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، و يونس، و سيار، و أثبت الناس فى حصين، قال الحارث: فقلت لعبد الرحمن بن مهدى: إذا اختلف الثورى، و هشيم ؟ قال: هشيم أثبت فيه، قلت : شعبة و هشيم ؟ قال : هشيم حتى يجتمعا . يعنى : يجتمع سفيان و شعبة فى حديث. وقال الحافظ: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة. انظر: معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٣٣٤)، و تاريخ بغداد (١٤/ ٩٢)، و تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

٣٦ انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه - صحيح البخاري (٩/ ٧٧) ٧٢٠٤، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ بيروت، دار طوق النجاة. و النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم-صحيح مسلم،(١/ ٧٥) (٥٦) (٩٩)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٧ قال الطبراني:" لم يروه عن أبي حازم إلا إبراهيم هذا، ولا يروى عن أنس إلا من هذا الوجه " بعد رواية حديث من طريق أبي حازم عند المعجم الأوسط (٢/ ٢٠٦) قال: "لم يروه عن أبي حازم إلا إبراهيم هذا، ولا يروى عن أنس إلا من هذا الوجه ".

٣٨ انظر: جامع الترمذي (٣٤١/٢) و(٣٤٥/٢) و (٣٧٦/٣) و (٢٥٩/٤) و (٣٠٩/٤) (٤٩٤/٤)

٣٩ المعجم الأوسط (٢/ ١٥) ١٠٧٤.

٤٠ صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو عبد الرحمن المدني ثقة من الخامسة مات قبل سنة سبع وعشرين في ولاية إبراهيم بن هشام خ م. تقريب التهذيب (ص: ٢٧١).

٤١ نفيع بن الحارث بن كلدة بفتحتين بن عمرو الثقفي أبو بكرة صحابي مشهور بكنيته وقيل اسمه مسروح بمهملات أسلم بالطائف ثم نزل البصرة ومات بها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين ع. تقريب التهذيب (ص: ٥٦٥).

٤٢ تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧)، و أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ٤١) ٢٨٨٣، الطبعة: ١٤٠٦هـ بيروت، دار الكتب العلمية.